

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### المواكبة مع مقالة الجواهر المُسَبَّبة

حتى الآن قد حُكِّمَ الجواهر و الشّيخ فتوى المواسعة عبر موافقتها لكتاب و مخالفتها للأئمة البكريّة، ثم توصلَ الجواهر إلى الإجماع قائلًا:

«بل:

1. و بالشهرة.

2. و السيرة.

3. و الإجماع التي تقدّم تحريرها سابقاً (طبعاً إنما قد أثبتنا مسبقاً بأنّ كثرة الاختلافات بشأن المضایقة و المواسعة قد أعدّم الإجماع جذراً، أجل نرتضي بشهرة المواسعة لأكثرية عدد موافقها).

4. و سهولة الملة (و الدين) و سماحتها و نفي العسر و الحرج فيها، و عن الصادق - عليه السلام - عن النبي - صلى الله عليه و آله - [1] أنه قال: «إذا حدثتم عنّي بـ الحديث فانحلوني (و انسِبُوا إلّي) أهناه و أسهله و أرشده، فإن وافق كتاب الله فأنا قلتُ، وإن لم يوافق كتاب الله فلم» [2]

لو لاحظنا ذيلها لوجدناها تَخُصّ وضعية التّصادم بين الروايات نظراً لاستعمال أ فعل التفضيل - أهناه - حيث قد علّمنا نسقاً منظبيطاً لدى التعارض:

- ألو لم نستخرج الأسهل و الأرشد أو قد توازنـت معاً فتحيرـنا لصار دور العرض على المصحف الشريف المحوري.

- أو أن تعكسها بحيث إنّ المحور الرئيسيّ البدائيّ هو القرآن الكريم - بقرينة الروايات التي توصل الكتاب أولاً - ثم لو تساوت الروايات مع القرآن الكريم للجأنا إلى لحاظ الأسهل و الأهنا - و هذه تفسيره أدق و أظهر - .

و السبب الذي قاد الجواهر لاتخاذ المرجحات غير المنصوصة - كسهولة الملة - هو أنه أيضاً قد انتهـج منهـجة الشـيخ الأعظم و صاحب الكفـاية ضمن مبحث: «الجمود على المرجـحـاتـ المنـصـوصـةـ أوـ تـعمـيمـهاـ» حيث لا يكتـفـونـ بالـمـأـثـورـاتـ بلـ يـتـعـدـونـ إلىـ «ـكـلـ ماـ يـوجـبـ الـظـنـ بـأـقـرـبـيـةـ الـوـاقـعـ» فلا يـتجـمـدـونـ علىـ المـنـصـوصـاتـ فـحسبـ[3]ـ وـ لهـذاـ قدـ استـحضرـ هـاـتـ الرـوـاـيـةـ كـدـلـيلـ عـلـىـ مـرـجـحـيـةـ الأـهـنـاـ وـ الأـسـهـلـ وـ الأـرـشـدـ لأنـهاـ الأـقـرـبـ ظـنـاـ لـلـوـاقـعـ،ـ وـ منـ ثـمـ قدـ طـالـتـ سـيـرـةـ الـأـصـحـابـ فيـ اـتـخـازـ الـأـيـسـرـ وـ الـأـرـوـقـ لـلـعـبـادـ[4]ـ نـظـيرـ

الشّجَار الشَّهِير ضمَنَ أدلةَ الْخَمْس حيث إنَّ بِضُعْفِهَا تَسْتُوْجِب خُمْسُ الْهَبَة و بِضُعْفِهَا تَسْتَثِنِيهَا، فَالْأَهْنَى لِلنَّاسِ هُوَ الثَّانِي.

ثمَّ استَكْمَلَ الْجَوَاهِرُ حَوَارِهِ قَائِلًا:

«بَلْ رُوِيَ عَنْ الْحَسْنِ بْنِ سَمَاعَةٍ [5] أَنَّهُ قَالَ: «سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ سَمَاعَةَ و سَئَلَ عَنْ امْرَأَ طَلَقَتْ عَلَى غَيْرِ السَّنَةِ (النَّبِيَّةِ) الْمَأْثُورَةِ عَنْ آلِ الْبَيْتِ أَيِّ بَدِعَى؟ أَلِي أَنْ أَتَرْوَجَهَا؟» فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَلَتْ (الْحَسْنَ): أَلِيْسْ تَعْلَمُ أَنَّ عَلَيَّ بْنَ حَنْظَلَةَ رُوِيَ إِيَّاكُمْ وَالْمَطَلَقَاتِ عَلَى غَيْرِ السَّنَةِ فَإِنَّهُنَّ ذَوَاتُ أَزْوَاجٍ؟ فَقَالَ: يَا بُنْيَّ رِوَايَةَ عَلَيَّ بْنِ حَمْزَةَ أَوْسَعَ» (أَيِّ يُسْهِلُ الْخَطْبَ وَفَقَاءَ لِقَاعِدَةِ الْإِلَزَامِ أَيْضًا) بَلْ قَدْ تَرَجَحَ عَلَيْهَا (الْمُضَايِقَةِ) أَيْضًا باعتبارِ السَّنَدِ كثْرَةً وَعَدَالَةً وَغَيْرِهِمَا لَوْلَا حَظَ مُجَمُوعَ رِوَايَةِ أَخْبَارِ الطَّرَفِينِ، بَلْ قَبْلَ وَبَاِعْتَبَارِ الدَّلَالَةِ أَيْضًا مِنْ حَيْثِ الْوَضْوَحِ وَالْخَفَاءِ الْمُقْتَضَبَيْنِ لِرَدِّ الْثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ حَسْبَ مَا وَرَدَ مِنْ إِجْمَاعِ الْمُتَشَابِهِ مِنْ كَلَامِهِمْ (ع) إِلَى الْمُحْكَمِ مِنْهُ، وَبِمَلَاحَظَةِ مَا قَدَّمْنَا يُنَكِّشَفُ لَكَ أَنَّ أَدَلَّةَ الْمَوَاسِعَةِ أَوْضَحُ مِنْ وِجْوهِهِ» [6]

[1] البحارج ص ٢٤٢ المطبوعة بطهران عام ١٣٧٦ - الباب ٢٩ من كتاب العلم الحديث ٤٠ عن المحاسن.

[2] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص100 بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.

[3] حيث قد انتَهَى الشَّيْخُ الْأَعْظَمُ هَذِهِ النَّظَرِيَّةِ أَيْضًا قَائِلًا: «وَمَقْتَضِيُ التَّعْدِيِّ عَنْ مُوْرِدِ النَّصِّ فِي الْعَلَةِ وَجُوبِ التَّرجِيحِ بِكُلِّ مَا يُوجَبُ كُونُ أَحَدِ الْخَبَرِيْنِ أَقْلَى احْتِمَالاً لِمُخَالَفَةِ الْوَاقِعِ ... ثُمَّ الْمُعْتَبَرُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُؤَثِّراً فِي أَقْرَبِيَّةِ أَحَدِ الْخَبَرِيْنِ إِلَى الْوَاقِعِ كَالْكِتَابِ وَالْأَصْلِ بِنَاءً عَلَى إِفَادَةِ الظَّنِّ أَوْ غَيْرِ مُؤَثِّرٍ كَوْنِ الْحَرْمَةِ أَوْلَى بِالْأَخْذِ مِنَ الْوَجُوبِ وَالْأَصْلِ بِنَاءً عَلَى كُونِهِ مِنْ بَابِ التَّعْدِيِّ الظَّاهَرِيِّ» (فرائد الأصول / جامعه مدرسین. 2. Vol. 781 قم - ایران: جماعت المدرسین فی الحوزة العلمیة بقم. مؤسسه النشر الإسلامي).

[4] وَ عَلَى امْتَدَادِهِ قَدْ وَرَدَ:

- عَنِ النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «بَعَثْتُ بِالشَّرِيعَةِ السَّمْحَةَ السَّهْلَةَ» (الْوَسَائِلُ بَابٌ: ١ مِنْ أَبْوَابِ مَقْدِمَةِ الْعِبَادَاتِ حَدِيثٌ ٢٦)

- وَ صَرَحَ الرَّسُولُ الْأَكْرَمُ قَائِلًا: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُؤْخَذَ بِرُّخَصِهِ كَمَا يُحِبُّ أَنْ يُؤْخَذَ بِعَزَائِمِهِ». (وسائل الشیعه، ج ١، ص ٨١ ، ح ١[1])

- وَ «مَوْنَقَةُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلَى الْحَلَبِيِّ الْمَرْوُوِيَّةُ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَا أَمْرَ الْعِبَادِ إِلَّا بِدُونِ سُعْتِهِمْ وَ كُلِّ شَيْءٍ أَمْرَ النَّاسَ بِأَخْذِهِ فَهُمْ مُتَسْعِونَ لَهُ وَ مَا لَا يَتَسْعَونَ لَهُ فَهُوَ مَوْضِعُهُمْ». (بَحْرَانِي، يُوسُفُ، «الْحَدَائِقُ النَّاضِرَةُ فِي أَحْكَامِ الْعَتَرَةِ الطَّاهِرَةِ»، ج ٤، ص ٢٨١).

- وَ كَذَا قَدْ نَقَلَ عَوَالِيُّ الْلَّئَالِي قَائِلًا: «وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ لَّمْ يُشَادَ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ فَسَدَّدُوا وَقَارُبُوا». ابن أبي جمهور. عوالى اللئالى العزيزية في الأحاديث الدينية. ج 1 ص380

- وَ قَدْ تَجَاهَرَ رَسُولُ اللَّهِ مُعْلِنًا: «عَلِمُوا وَيَسَّرُوا وَلَا تُعُسِّرُوا». (الخلاف. 1. Vol. 494 قم. جماعت المدرسین، نقلًا عن سنن ابن ماجة ١٧٦: ١ حديث ٥٢٩ و ٥٢٠، و سنن الترمذى ١: ٢٧٥: ١ حديث ١٤٧ و ١٤٨)

- وَ قَدْ قَالَ تَعَالَى: «خُذُ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعَرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِيَّةِ» حَيْثُ قَدْ فَسَرَّهَا الْكَشَافُ قَائِلًا: الْعَفْوُ ضَدُّ الْجَهَدِ كَأَنَّهُ هُوَ الْمُشَكَّهُ، فَالْعَفْوُ هُوَ السَّهُولَةُ أَيْ خَذْ يَا مُحَمَّدْ مَا عَفَا لَكَ مِنْ أَفْعَالِ النَّاسِ وَ أَخْلَاقِهِمْ وَ مَا أَتَى مِنْهُمْ، وَ تَسْهِيلُ مِنْهُمْ كُلَّهُ وَ لَا تَدَاقِهِمْ، وَ لَا تَطْلُبُ مِنْهُمُ الْجَهَدَ وَ مَا يَشْقَ عَلَيْهِمْ، حَتَّى لَا يَنْفِرُوْا.

[5] الوسائل - الباب - ٣٠ - مِنْ أَبْوَابِ مَقْدِمَاتِ الطَّلاقِ - الْحَدِيثُ ٦ مِنْ كِتَابِ الطَّلاقِ وَ فِي الْوَسَائِلِ «يَا بُنْيَ رِوَايَةَ ابْنِ أَبِي حَمْزَةَ أَوْسَعَ» وَ هُوَ الصَّحِيفَ كَمَا فِي الْإِسْتِبْصَارِ ٢ ص ٢٩٢ الرَّقْمُ ١٠٣٢ .

[6] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. n.d. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص101 بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.

